المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/12/2014

عرض فيلم «حمى» للمخرج هشام عيوش

في إطار أنشطة خميس السينما و حقوق الإنسان

74/08/16

تنظم جمعية لقاءات متوسطية للسينما و حقوق الإنسان، في إطار أنشطة خميس السينما و حقوق الإنسان، عرض فيلم "حمى" لهشام عيوش يومه الخميس على الساعة السادسة و النصف مساءً (18H30) بقاعة سينما الفن السابع- الرباط. يتبع العرض بنقاش مع كافة أعضاء جمعية السينما و حقوق الإنسان .

الفيلم يحكي قصة الطفل بنجمان، الذي كان يعيش رفقة والدته الفرنسية، لكن بعد دخولها السجن بتهمة الدعارة، اضطر إلى الانتقال للعيش رفقة والده المغربي، والذي لم يتعرف عليه من قبل في منزل العائلة سيضطر بنجمان إلى العيش رفقة والده وجدته وجده، لكن اللقاء كان صادما.

هشام عيوش، الذي تخصص في تقديم المهمشين والتائهين في أفلامه، يقدم لنا في فيلمه الجديد نماذج عديدة منهم : الجد الذي يحلم بالعودة إلى البلد ، الأب الذي يشعر أنه يعيش من أجل لا شيء، الابن المتمرد، المهاجر الإفريقي الذي يبحث عن السعادة بعيدا عن الدمار والحرب، الرجل المثلي الذي يحاول الحصول على تصالح المجتمع، بالإضافة إلى شباب الأحياء الهامشية، أبناء المهاجرين الذين يعيشون حياة كلها عنف، دون نسيان الشاب من ذوي الاحتياجات الخاصة (المرمي) في إحدى مراكز الإيواء.

هشام عيوش

بعد اختبارات عديدة في الصحافة والإعلام والوثائقيات التلفزيونية، يخطو هشام عيّاش خطوته الأولى في صناعة الفيلم الروائي الطويل، وكان بعنوان «تيزاوول»، أو «حواف القلب». غير أن اعتبار «شقوق» إعلاناً عن ولادة سينمائي متميّز بجنونه الإبداعي الراقي في صناعة الصورة، ومختلف بقدرته على اختراق المحجوب وفضحه ومساءلته، لا يعني إلغاء الأساس الأول لهذه الولادة، أي «حواف القلب»، إذ يحمل هذا الفيلم بذوراً واضحة لحرفية مهنية ما، فإذا بالفيلم الثاني يؤكد استمرارية الحرفية وبلورتها وتطوّرها، قبل أن يأتي الفيلم الثالث ليقول إضافة جمالية . درامية . فنية لمسارات السينمائيّ. ومع أن «شقوق» يبقى مختلفاً تماماً عن فيلميه الآخرين، على مستوى الهوس بلغة الصورة وارتباكاتها العاكسة حكايات وأناساً وتفاصيل، وعلى مستوى الذهاب بعيداً في اللعبة السينمائية، تصويراً ومونتاجاً وحركة كاميرا ومعالجة بصرية، إلا أن «حمى» يحاول قراءة المناخات الإنسانية المرتبكة والقلقة نفسها، وإن عبر مسارات مختلفة، وتداعيات جديدة، وسلوك إخراجيّ آخر.

قد يكون صعباً تحديد الحاجة الأساسية التي يريدها المراهق بنجامن (ديدييه ميشون). فمنذ اللحظات الأولى، يُصرّ على الخروج من الإصلاحية كي يعيش مع والده، معلناً أن المشكلة الأساسية كامنةٍ فيه هو، وأن أمه في السجن، وأنه يريد الذهاب إلى والده. الملامح الأولى التي تظهر على وجه الأب كريم زاروبي (سليمان دازي) هي نفسها التي ستظلل الحكاية، من دون أن تتحكم بالمسارات كلها. الصدامات عديدة بين بنجامن ووالده من جهة أولى، وبين بنجامن وجديه لوالده، عبدالقادر (لونس تازايرت) وزهرة (فزيدا عمروش)، من جهة ثانية. فهل هي صدامات مجانية، أو أنها تعبيرٌ عن رغبة دفينة في ذات المراهق في إثباتٍ حضوره ووجوده؟ هل تعني انتقاماً من أب متخل عنه، أو أنها مجرّد سلوك طائش لمراهق ضائع؟ هل كانوا جميعهم محتاجين إلى بنجامن للتطهّر من أخطائهم وانزواءاتهم وارتباكاتهم وماضيهم وعلاتهم المدفونة في أعماق الذات والروح، أو أن بنجامن نفسه كان، من دون أن يدري، محتاجاً إليهم فرداً فرداً كي يُنقذ نفسه من ورطة العيش في هذا القلق كلِه، والخوف المبطن كلِه، والتوهان الخفيّ كلِه؟ ما الذي يجعل هيكل زاروبي (مِوْه عرّوسي)، شقيق كريم، مسجوناً في إعاقته الجسدية، وفي وعيه العقلي شبه الكامل، الذي يقوده إلى خلاص ما من مازق يعاني سطوته؟

الأسئلة التي يطرحها «حمى» كثيرة ومتشعبة ومفتوحة على الأخلاقي والثقافي والتربوي والمعيشي، كما على نمط العلاقات القائمة بين كل فرد وذاته، وبين كل فرد والآخر، وأيضاً على معنى الهجرة والذاكرة والماضي. لكن الفيلم لا يأتي بأجوبة ولا يكترث بالبحث عنها، لأن همه السينمائي محصورٌ باشتغالات عامة، فنياً وجمالياً وحكائياً، وبتحريض مبطن على التأمل بالحياة وشجونها. محيط الأب العامل كريم . المُعيل الوحيد لوالديه وشقيقه المعوّق، ثمّ لابنه الوحيد بنجامن . مليء بنماذج معذبة ومقهورة ومدفونة في خرابها اليومي البطيء، أو في وعيها قوة هذا الشقاء واستحالة الخروج منه، فإذا البديل خيارات قد لا تكون دائماً محبّبة أو مقبولة.

أنشئت جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان سنة 2010. وتهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال السينما. وتضم الجمعية مكتبا منتخبا وفريقا إداريا. وقد نظمت منذ إحداثها نحو أربعين نشاطا : لقاءات خميس السينما وحقوق الإنسان، العروض الصباحية للأطفال، الماستر كلاس حول السينما وحقوق الإنسان والليلة البيضاء للسينما وحقوق الإنسان. إن للجمعية قناعة راسخة بأن الإبداع السينمائي بمختلف أشكاله (الأفلام الروائية، الأفلام الوثائقية، الشريط القصير والشريط الطويل) يشكل رافعة قوية لنشر وتعميم قيم حقوق الإنسان والديمقراطية في كونيتها.

يدعم البرمجة الجديدة لجمعية لقاءات متوسطية للسينما و حقوق الإنسان كل من المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية و المركز السينمائي المغربي و المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ملحوظة:

سيعاد عرض هذا الفيلم يوم الأحد 28 دجنبر على الساعة السابعة مساءً (19h)، بقاعة السينما الفن السابع.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بتدقيق معجم الإرهاب

74061/1

؟

■ فتن العفاني

اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في رأيه الاستشاري بشأن مشروع القانون الجديد الذي يهدف إلى تتميم التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والذي تم اللجوء إلى وضعه بعد تزايد عدد المغاربة الذين يلتحقون بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وضع تعريف دقيق للجرائم الإرهابية، وتحديد، بشكل واضح، الحالات التي يمكن فيها اعتبار الفعل إرهابيا، بإلغاء عبارة "أيا كان هدفها" التي جاءت في المشروع، وتعويضها بتحديد الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية من خلال اقترافها لتلك الأعمال .

وشدد المجلس، في رأيه الاستشاري الذي صاغه بناء على طلب توصل به من طرف رشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، بتاريخ 16 دجنبر الجاري، على أنه من أجل جعل نطاق الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الإرهاب قابلا للتطبيق على هذا المجال حصرا، فإنه يجب تعديل الفقرة الأولى من الفصل 218-1 من القانون الجنائي، بحيث تكون صيغته مطابقة لموضوع الجرائم الإرهابية كما حددته الخصائص المقدمة من طرف المقرر الأممي الخاص السابق، مقترحا في ذات الوقت أن يتضمن مشروع القانون مقتضى يكرس اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد.

ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا الصدد، المشرع إلى وجوب التقيد، عند وضع أو صياغة المقتضيات القانونية المتعلقة بتجريم الأعمال الإرهابية بالشروط الثلاث المتكاملة التي حددها المقرر الخاص السابق المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بحيث "تكون أفعالا قد ارتكبت بنية القتل أو التسبب في إصابات جسمانية خطيرة، أو أخذ رهائن؛ أو بقصد إشاعة حالة من الرعب، أو تخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به؛ فضلا عن أن تكون جرائم تقع ضمن نطاق الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب وتطابق التعريف الوارد فيها".

كما شدد المجلس على ضرورة تفادي كل تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة بموجب الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مقترحا ألا يتم الاكتفاء بأن تكون نية السفر إلى مناطق التوتر والمواجهات توجد وراءها نوايا إرهابية، بل أن يدرج ضمن مشروع القانون مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف". من جانب آخر، وبخصوص ما يمكن اعتباره حسما في موضوع "جريمة الإشادة بالإرهاب" كإحدى القضايا التي أثير حولها الكثير من الجدل المجتمعي والسياسي داخل المجتمع المغربي، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان عدم توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب عبر استبدال عبارة "الإشادة" بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي لارتكاب جريمة إرهابية، حيث نبه المشرع إلى أنه من المستحسن الاستلهام من مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب.

كما اقترح المجلس إدراج مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه "إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف".

كما يقترح المجلس الوطني استبدال عبارة "إقناع الغير" والإبقاء على العبارتين الأكثر وضوحا من الناحية المعيارية وهما الدفع والتحريض بالإضافة إلى التغرير إذا كان الأمر يتعلق بالقاصرين.

هذا وأعلن المجلس، أنه استند في رأيه على النصوص المرجعية الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان خاصة الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وجملة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ولم يفت المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يذكر المشرع بضرورة أن تكون صياغة الإطار القانوني الوطني لمكافحة الإرهاب، "دقيقة وغير تمييزية وغير رجعية الأثر ومتوافقة مع القانون الدولي، وذلك وفقا لقرار للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في دجنبر 2013، بل وانسجاما مع مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان".

8886/3

بويزكارن

تعزيز قدرات الشباب في التربية على حقوق الإنسان

دعا المشاركون في ملتقى بويزكارن، الذي نظم مؤخرا تحت شعار «شباب مواطن يبدع لبناء مغرب المستقبل»، إلى تعزيز قدرات الشباب المحلي في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة.

وأكدوا في هذا الملتقى، الذي نظمته جمعية بويزكارن للتنمية والثقافة، بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة، على ضرورة تمكين الشباب من الانخراط بفعالية في تقييم خدمات المرافق العمومية وتتبع قضايا الشأن المحلي وتعزيز التنسيق بين السياسات العمومية خدمة للشباب.

كما أكدوا على ضرورة إحداث مؤسسات خاصة تعنى بدراسة قضايا الشباب وتعزيز تمثيلية هذه الفئة في مختلف المجالس وإدماج هذه الفئة في السياسات العمومية ووضع هيئات للتشاور بمختلف المؤسسات والجماعات محليا وجهويا من أجل إشراك حقيقي للشباب في وضع وتنفيذ السياسات العمومية الموجهة لهذه الفئة.

والحوا، بهذه المناسبة، على ضرورة تنظيم منتديات للتداول والتفكير حول المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي ودوره في النهوض بفئة الشباب وفتح حوار لصياغة تصور حول إنشاء مجلس محلي للشباب والمجتمع المدني، مطالبين، في الوقت نفسه، بالإنصات للشباب والعمل على توعيته وتأطيره من أجل تحمل المسؤولية وإحداث دور شباب نموذجية وتجهيزها بمستلزمات العمل الضرورية وتعزيز أطرها بموارد بشرية متخصصة.

وأبرز رئيس جمعية بويزكارن للتنمية الثقافة مصطفى أشبان، في كلمة بالمناسبة، أن تنظيم هذا الملتقى الشبابي نابع من أهميته في تعميم قيم المواطنة وحقوق الإنسان في صفوف الشباب وتبادلها مع مختلف الأطراف محليا وجهويا ووطنيا.

وأوضح أن هذا الملتقى، الذي نظم بتنسيق مع جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع بويزكارن، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان-كلميم، يتوخى التأسيس لمواطنة حقيقية وفاعلة عن طريق تعزيز مبدأ المشاركة الحقيقية لفئة الشباب من خلال خلق فضاءات متنوعة ومتعددة لنقاش مواضيع تهم المشاركة السياسية للشباب، وقيم ومبادئ حقوق الإنسان والشباب والمواطنة المسؤولة.

وتم في اطار هذا الملتقى تنظيم ورشتين تكوينيتين الأولى حول «الشباب وحقوق الإنسان» والثانية تناولت موضوع «الشباب والمواطنة».

حفل استقبال الفائزين بجائزة «ناشئة الفكر الحقوقي»

354/1

أقيم مؤخرا بالسمارة حفل استقبال على شرف التلميذين المتفوقين في مسابقة «جائزة ناشئة الفكر الحقوقي» في نسختها الثانية برسم سنة 2014 التي جرت بمدينة العيون وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وتندرج هذه المسابقة الحقوقية التي حازت خلالها هند أملال، التلميذة بالثانوية التأهيلية الأمير مولاي رشيد، الرتبة الاولى، فيما حصل محمد عبدو التلميذ بالثانوية التأهيلية وادي الساقية الحمراء على الرتبة الثالثة، في اطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجانه الجهوية بالأقاليم الجنوبية الثلاثة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ وإشاعة قيم التربية على المواطنة الحقة في صفوف الناشئة، وتنفيذا للاتفاقية التي ابرمها المجلس مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. (ومع)

عرض بنواكشوط حول الحركية الثقافية والعلمية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة

3254/16

احتضنت قاعة الندوات بالمركز الثقافي المغربي بنواكشوط، مساء الاثنين، محاضرة في موضوع " الحركية الثقافية والعلمية بالصحراء المغربية " قدمها حمادي هباد، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة القاضي عياض بمراكش .

وأبرز حمادي هباد في عرضه، الذي تتبعته ثلة من الدبلوماسيين والأساتذة الجامعيين والباحثين والصحفيين والطلبة، الحركية الثقافية والعلمية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة بفضل تشكل نخبة جامعية صحراوية وانخراط مؤسسات الحكامة التابعة للدولة، من بينها على الخصوص وكالة تنمية أقاليم الجنوب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فضلا عن المجتمع المدني الفاعل النشيط في هذا الفعل الثقافي والعلمي.

وقال هباد إن هذه الحركية الثقافية والعلمية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة هي وليدة الدستور المعدل لسنة 2011، الذي أقر التعددية الثقافية، مبرزا أن من نتائج هذه الحركية تحقيق تراكم كمي وكيفي من أبرز تجلياته تعدد المنشورات والندوات والأيام الدراسية والمهرجانات، التي أصبحت تقام حول اللغة والمسرح والشعر والأدب والسينما والتي جعلت من الصحراء والحسانية شأنا ثقافيا وعلميا.

وسجل المبادرات الرامية إلى المساهمة في خلق هذه الحركية من خلال تشكيل جمعيات للباحثين في الشأن الثقافي الصحراوي والحسانية ليس باعتبارها ثقافة بل لغة حاملة لعدة قيم ، مذكرا بإسهام مواسم دينية، باعتبارها تراثا شفويا لا ماديا منها موسم آسا الذي اكتسى هذه السنة بعدا إفريقيا، ومهرجانات فنية وثقافية وسينمائية في مختلف المدن، في إثراء الساحة الثقافية والفنية بالمنطقة وإبراز مؤهلاتها الثقافية والتراثية .

ومن جهته ،أشار مدير المركز الثقافي المغربي بنواكشوط محمد القادري إلى أن المحاضرة، التي نظمت بتعاون مع المركز الجامعي للدراسات الصحراوية بمدينة أطار الموريتانية، تندرج في إطار اهتمام المركز بكل ما يساهم في دعم التعاون القائم بين مختلف المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية بالمغرب وموريتانيا، والتي تعتبر تجسيدا وتفعيلا على أرض الواقع للتعاون الثقافي والعلمي وللاتفاقيات الثنائية المبرمة بين البلدين في هذا المجال.

ويذكر أن حمادي هباد، باحث في عدة مجالات منها فلسفة العلم وتاريخ الفكر وفلسفة اللغة وتحليل الخطاب وعلم الخيال والجمال والأدب والمتخيل الأنثروبولوجي في الصحراء، كما شارك في العديد من الندوات والملتقيات العلمية الوطنية والدولية، وله عدة إصدارات في مجال الفلسفة والثقافة الحسانية.

توقيع اتفاقية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وترسيخها بالمؤسسات التعليمية بجهة كلميم السمارة

325613

تم أمس الأثنين بمدينة كلميم، التوقيع على اتفاقية شراكة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وترسيخها بالمؤسسات التعليمية بجهة كلميم السمارة. وتهدف هذه الاتفاقية التي وقعها رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بطانطان كلميم توفيق البرديجي ومدير الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لكلميم السمارة عبد الله بوعرفه على هامش انعقاد المجلس الاداري للاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، إلى وضع إطار عام للتعاون والشراكة بين الجانبين ، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء ثقافتها وتعزيزيها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين بمختلف المؤسسات التعليمية التابعة للنفوذ الترابي للأكاديمية. وسيتم بموجب هذه الاتفاقية وضع وإنجاز وتتبع وتقويم أنشطة وبرامج مشتركة تهدف بالأساس الى نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمؤسسات التعليمية بالجهة وإثراء وتعميم الفكر حول الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعمل على تطوير وتقوية كفاءات وقدرات مؤطري ومنشطي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بهذه المؤسسات التعليمية. وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم التي تم تنصيبها في21 دجنبر من سنة 2011 بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة. ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان- كلميم، أقاليم سيدي إفني وكلميم وطانطان وآسا-الزاك.

اليزمي والصبار واللعب بالنار

3256/1

الاستشارة التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تضييق مسالك التحقيق في قضايا الإرهاب، وتغيير الإشادة بالإرهاب وما يندرج تحتها إلى عنوان "التحريض العمومي على الإرهاب" لعب بالنار.

لعب بالنار لأن الإرهاب لم يعد تلك الظاهرة التي تطفو على السطح بين الفينة والأخرى ولكن أصبح قضية تؤرق الجميع، وتحول إلى غول يريد التهام الجميع ونار تحرق الأخضر قبل اليابس، وتحول إلى الجريمة المنظمة، القادرة على السلب والنهب والقتل وامتلاك السلاح.

لعب بالنار لأن التحولات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط توحي بأن العالم مقبل على تنظيف المنطقة من الإرهابيين، ولا ندري هل تغافل إدريس اليزمي، رئيس المجلس، ومحمد الصبار الأمين العام هذه القضية، حيث سيبحث ما تبقى من إرهابيين عن أماكن جديدة لممارسة شذوذهم وقتلهم.

ما قام به ثنائي اليزمي والصبار لا يمكن أن يصدر إلا عن شخص لا يفهم تحولات العالم والمنطقة، ولا يعرف أن الوجود المغربي وسط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش وجبهة النصرة ليس باليسير، وأن هؤلاء المغاربة الذين تدربوا على تقنيات القتال وعلى الخطط وعلى المواجهة وحرب الشوارع سيعودون إلى المغرب.

إذن تضييق مسالك التحقيق مع المنتمين لهذه التنظيمات والمقربين منها والرافعين شعاراتها هو ضرب لخطة المغرب في محاربة الإرهاب، التي أصبحت نموذجية في العالم.

التهديد الإرهابي للمغرب لم يعد حديث إعلام ومزايدات كلامية، ولكنه تهديد حقيقي، وبلدنا في عين العاصفة، حيث وضعته داعش ضمن أهدافها الرئيسية، ولم يعد بالنسبة إليها الدولة التي تستقطب منها جهاديين تقاتل بهم النظامين السوري والعراقي، ولكن تريد أعضاء يتدربون ليعودوا للمغرب كي ينفذوا عمليات انتحارية ومهمات قتالية.

إذا كان اليزمي والصبار يجهلان هذه المعلومات فينبغي إعادة النظر في تركيبة المجلس وقيادته. فالمجلس مؤسسة دستورية رسمية، وهي مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة، والإرهاب هو عنوان الموت وكلما حل ببلد حلت معه الجنائز والمقابر الجماعية والسبي وبيع النساء في سوق النخاسة.

المجلس جاء لحماية حقوق الإنسان وليس لحماية حقوق الإرهابيين، هؤلاء الذين لا يعرفون معنى لحق الحياة التي وهبها الله، فهم يطبقون قانونا لا ينتمي لأي شريعة في الدنيا، والتعامل معهم لن يكون بالكلام المعسول.

نحن في حرب مع الإرهاب والإرهابيين. وللحرب قواعدها السياسية والقانونية المختلفة عن الوضع العادي للمجتمعات. وتشديد الخناق وتفعيل القوانين جزء كبير من هذه الحرب.

في كل دول العالم اليوم، ومنها البلدان الرائدة في الديمقراطية وحقوق الإنسان بما فيها بريطانيا وفرنسا، هناك اتجاه نحو تشديد العقوبات على كل من يقوم بالالتحاق بالمنظمات الإرهابية أو يتأكد ما يفيد أنه في طريقه إليها أو يمجدها ويشيد بها.

العالم يتقدم لتشديد الخناق على الإرهابيين، لكن في بلدنا نجد مؤسسة رسمية تمشي عكس التيار بل إن وزير العدل والحريات نفسه قال إنه مستعد لمراجعة مقتضيات قانون مكافحة الإرهاب.

الأمر يتعلق بأمن الوطن فلا تلعبوا بالنار.

المومني يستأجر عصابة ويتعامل ببذاءة مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

حاول استغلال لقاء مع الجالية لتكرار حكاية التعذيب الأسطورية

عند مشاهدة الشريط، الذي يظهر فيه زكريا المومني "البوكسور" السابق، وهو يأخذ الكلمة في لقاء جمع رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي بالجالية المغربية بفرنسا، يتأكد أن الرجل قليل الأدب، ومدفوع للتعامل ببذاءة مع المسؤولين المغاربة، في حين القاعة كانت كلها ملتزمة بموضوع اللقاء، الذي لا علاقة بما يقوله المومني، وكان بإمكانه أن يطلب مثلا لقاء إدريس اليزمي في نهاية الندوة، لكنه فضل إحداث الضجيج.

فالفوضى سلاح الفاشلين، الذين يريدون الفرار إلى الأمام، بدل أن يقفوا على الحقائق، ولهذا لما طلبت منه القاعة الالتزام بموضوع النقاش بدأ في تكرار أسطورة تعذيبه، حيث لا يعرف أحد اليوم الخطورة التي يمثلها هذا الشخص، الذي تتبعه المخابرات وتعذبه، ويبحث عنه الوزراء والمسؤولون ويريدون التفاوض معه.

هل يمكن للدولة أن تخشى من نصاب محتال يتابعه مواطنون بوقائع ثابتة الأركان، حيث وعدهم بالحصول على عقود عمل؟ هل يمكن لدولة ما أن تخاف من الرأي المخالف؟ ما قيمة المومني في عالم المعارضة؟ هل هو من طينة السرفاتي الذي عاد دون ضجيج ليعلن أن المغرب يتطور أو من طينة اليوسفي الذي وضع تاريخه النضالي من أجل إنقاذ البلاد؟

نستغفر الله العظيم من هذا الذنب العظيم كيف نقارن بين ثريات الوطن وبين حثالة الثرى؟ كيف نقارن بين الرجال المبدئيين وبين انتهازي يعمل لصالح "ثورة الكمون" والمخابرات الجزائرية و"البوليساريو" ؟

المومني مدفوع من قبل جهات أصبحت واضحة ولم تعد مستترة، وهدفها هو تشويه صورة المغرب ولهذا أصبح يشتغل في مهمة واحدة يحصل من خلالها على الأموال ألا وهي إحداث الضجيج والفوضى ضد المغرب.

الصبار يتحدث عن دخلاء وسط المحامين

5/23097

بدا الأستاذ محمد الصبار منفعلا في تدخله خلال لقاء نظمه 11 محاميا مرشحا لمنصب نقيب هيئة المحامين بالرباط على إثر محاولة منعه من حضور هذا اللقاء والتصويت على النقيب وأعضاء المجلس في الانتخابات التي سيتم الشروع فيها ابتداء من يومه الخميس إلى غاية يوم السبت المقبل، وذلك بحكم منصبه بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتساءل الصبار، المحامي بهيئة الرباط، هل يمكن تجريد المحامي من حقوقه؟ وهناك دخلاء وإمعات يريدون تجريدك من حقوقك، علما أن وزير العدل والحريات الحالي صوت في الأسبوع الماضي في هيئة المحامين بالدار البيضاء على غرار تصويت وزراء سابقين على النقيب وأعضاء المجلس رغم أنهم غير ممارسين بحكم وظيفتهم، كالمرحوم النقيب الطيب محمد الناصري، ومحمد اليازغي.

وقال مصدر إن عدم مزاولة مهنة المحاماة ممن كلفوا بمهام وظيفية لايُسقط عنهم حق التصويت في الانتخابات المهنية، لأنهم يظلون مسجلين بجدول هيئاتهم، وأن المانع القانوني يُرفع عنهم مباشرة بعد رجوعهم لقواعدهم إثر مغادرة الوظيفة وفق الشكليات القانونية.

وأشار ذات المصدر إلى أن أسباب انفعال تدخل الأستاذ الصبار الآنف الذكر يوم الاثنين المنصرم بنادي المحامين بهيئة الرباط أفاض الكأس الذي كان ممتلئا.

ويذكر أن جميع هيئات المحامين ال 17 هيئة يفترض أن تنتخب أجهزتها على مستوى النقيب والمجلس مع متم هذا الشهر علما أن 16 هيئة انتخبت نقباءها.

اما بُني على باطل فهو باطل

إدر يس شكري
24 دجنبر 2014 - 21:21

خلال لقاء **لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إدريس اليازمي بفرنسا، تدخل النصاب زكريا المومني، في محاولة لإثارة ما يعتقد أنه قضية، وما هو في الواقع إلا حلقة في مسلسل الاحتيال الذي دأب عليه هذا النصاب، بدءا من حصوله على رخصتي سيارة أجرة من الحجم الكبير، ومرورا بنصبه على مواطنين مغربيين أوهمهما بقدرته على توفير عقود عمل لهما في الخارج، وسلب منهما مبالغ مالية من دون أن يفي بوعده، وانتهاء بادعاء تعرضه لتعذيب مزعوم غب مغادرته السجن، (تدخل) ليكرر أسطوانته المشروخة، وأكاذيبه التي لم يعد يصدقها أحد، وهو ما جعل الأصوات ترتفع مطالبة إياه بالسكوت، بل اضطر بعض الحضور إلى دفعه خلف القاعة.

كان زكرياء المومني يريد أن يقنع الحضور بما لا يمكن أن يقتنع به أحدا، كان الجميع مدركا للمأزق الذي أوجد فيه نفسه، حين تحول إلى مجرد "كركوز" في أيادي المخابرات الجزائرية، ولوبيات الضغط الفرنسية، و الأمير المنبوذ، لذلك كان خلال هذا اللقاء مثل: " الأحمق في الزفة" كما يقول أشقاؤنا المصريون.

زكرياء المومني، الذي يفتقد إلى أي حس أخلاقي، استغل مناسبة انعقاد هذا اللقاء ليمارس . ببلادة . أبشع أنواع التطفل.

لقد أخطأ، هذا النصاب، مرة أخرى، العنوان، واعتقد أنه سيجني مكاسب، ويحشد الدعم لإدعاءاته، لكنه عاد بخفي حنين.

وهكذا يراكم زكرياء المومني الفشل تلو الفشل، رغم كل أساليب النصب والاحتيال والكذب والافتراء التي لجأ إليها، وسينتهي به الأمر إلى الاصطدام بحائط كبير من الإخفاقات، لأن "ما بني على باطل فهو باطل".

http://kafapresse.com/index.php?ida=27370

خمسة أسرار لاتعرفونها عن..

620/20

تشغل الحياة الخاصة لنجوم المجتمع بال الرأي العام، لأن المواطن العادي يريد أن يغوص أكثر في عمق المعيش اليومي لأشخاص مصنفين في خانة «الشخصيات العمومية»، فيجد متعة في متابعة أخبار عليها عبارة «سري للغاية». «الأخبار» تقدم صحيفة سوابق الطفولة والشباب لمشاهير هذا البلد، وتتعقب ما يسقط سهوا من «بطاقات الزيارة» المنقحة.

حسن البصري

TOP SECRET

إدريس اليزمي

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

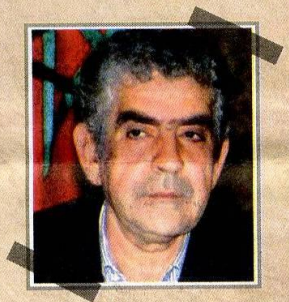

1 هل تعلم أن إدريس اليزمي تعلم أصول الدين على يد جده الفقيه بمسجد قبيلة أولاد داوود؟

ولد إدريس اليزمي سنة 1952 في مدينة فاس التي قضى فيها فترة الطفولة والشباب. كان الفتى حريصا على قضاء عطله المدرسية في مسقط رأس والده بأولاد أزام التابعة إداريا لإقليم تاونات، وتحديدا بجماعة مديونة، وكانت خالته ترافقه باستمرار إلى هذه المنطقة الجبلية وتعيد تطبيع علاقاته بأصوله، من خلال التردد على الولي الصالح مولاي بوشتى الخمار. كما لم تكن تفوت الفرصة لتعلمه أصول الدين والفقه حين كانت ترافقه خلال العطل الربيعية بالخصوص إلى قبيلة أولاد داوود عند جده الذي كان فقيها بمسجد المنطقة.

وعلى الرغم من محاولات الأسرة ربط الفتى وشقيقه بالأصول الصنهاجية، فإن فاس البالية كانت لها جاذبية خاصة، وفيها كتب آل اليزمي السطور الأولى في مسار مختلف تماما عما كان ينشده الوالد.

2 هل تعلم أن الاسم الحقيقي لليزمي هو الخمار نسبة إلى ولي صالح؟

تيمنا بالولي الصالح مولاي بوشتى الخمار، دفين ربوع قبيلة فشتالة بإقليم تاونات، والذي يحج إليه أهالي أولاد أزام، ومن جميع المناطق المجاورة لفاس وتاونات، أصر مجلس العائلة على تسمية الفتى بالخمار طلبا لبركات الولي. لكن مع مرور الأيام سينسحب «الولي» من حياة المناضل الحقوقي وسيعوضه اسم إدريس الذي كان مجرد اسم حركي قبل أن يزيح الخمار المدون في وثائق الحالة المدنية، ويصر على الارتباط بهذا الشخص الذي وجد في إدريس قناعا ضد البوليس الذي تعقب خطواته، منذ أن نفض بركات الخمار وقرر التشبع بالفكر اللينيني والانخراط في حركات اليسار الفرنسي.

3 هل تعلم أن اليزمي كان مغنيا للطقطوقة الجبلية وشاعر اللجبل، قبل أن يجرفه الفكر اليساري من الفن؟

رغم انتمائه إلى وسط شعبي وأصول محافظة، فإن المسار التعليمي لليزمي يتنافى وسكة البسطاء. فالفتى الذي قضى جزءا من طفولته مساعدا للمرحوم والده الذي كان يملك دكانا يمارس فيه مهنة الخياطة بعين قادوس بفاس، وكان يحرص على مراجعة دروسه في مدخل الدكان، وهو يستمع إلى أغاني الطقطوقة الجبلية التي تنبعث من المذياع، تلقى تعليمه الثانوي في مدرسة للأعيان، ثانوية مولاي إدريس بفاس. هناك بدأ ينسحب من دواخله اليزمي العاشق للطقطوقة الجبلية، واليزمي الشاعر الذي لطالما نظم قصائد الشعر في فاس البالية، ليتحول إلى ثائر على القوافي وعلى النظام، بعد أن لقحه أحد أساتذته بفكر المنشقين الروس ويصبح عاشقا وهو في سن الشباب، لأعمال المنشق الروسي سولجنستين ولفكر جان بول سارتر، عبر أحد أساتذته بالثانوية.

4 هل تعلم أن اليزمي هاجر إلى فرنسا للدراسة فتحول إلى معارض لنظام الحسن الثاني؟

تمكن الخمار من الحصول على منحة للتعليم العالي في فرنسا مباشرة بعد حصوله على شهادة الباكلوريا، لكنه لم يكن يعتقد أن طلب العلم سيتحول إلى منفى اضطراري دام 38 سنة. استقر الشاب «الجبلي» في مدينة مارسيليا واختار استكمال تعليمه الجامعي بعيدا عن الشعر والفكر الفلسفي، حيث انضم إلى المعهد العالي للتجارة باقتراح من شقيقه الأكبر عبد العالي الأزمي الذي شكل اعتقاله السياسي نقط تحول كبرى في حياة الخمار الذي أصبح معارضا للنظام وقرر خوض معارك نضالية من الخارج، بل إن هذا الوضع حوله إلى ثائر مغترب قطع الصلة مع المغرب ونال الجنسية الفرنسية دون أن تسقط عنه الجنسية المغربية طبعا. ومن عالم التجارة إلى الإعلام حيث درس في مركز لتكوين واستكمال تكوين الصحافيين بباريس، قبل أن يجد ضالته في الجبهة الحقوقية.

5 هل تعلم أن الرئيس الحالي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محكوم غيابيا بالسجن مدى الحياة؟

رغم التقارب الحاصل الآن بين إدريس اليزمي والمخزن، إلا أن مسار الرجل لم يخل من معارك باردة وساخنة. فقد كان إدريس البصري يضع «المتمرد الجبلي» تحت المراقبة ويقدم للسلطات الفرنسية تقارير حول تحركاته، ما دفع الداخلية الفرنسية إلى اتخاذ قرار الطرد في حقه سنة 1975، كما حوكم غيابيا في المغرب، بتهمة محاولة قلب النظام ضمن جبهة «إلى الأمام»، وأدين بالسجن مدى الحياة، لكنه تمكن من الفرار ودخل فرنسا مجددا بطريقة غير شرعية. حاول إدريس البصري تليين مواقف اليزمي، ودعوته إلى تبني مقاربة حقوقية لا توسع هوة الخلاف بينه وبين نظام بلاده، إلا أن الرجل رفض التعامل بصيغة «الوطن غفور رحيم»، قبل أن يلتحق بالمغرب عبر بوابة حقوق الإنسان.

الخبر

مجلس اليزمي يقترح تعديلات حول مشروع قانون لتعديل مقتضيات متعلقة بمكافحة الإرهاب

اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من التعديلات حول مشروع القانون رقم 86.14 بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وذلك بناء على طلب إبداء الرأي توصل به من طرف رئيس مجلس النواب بتاريخ 16 دجنبر 2014.

وفي هذا الإطار اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يضم مشروع القانون مقتضى يعرف بشكل واضح هدف الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية في حدود النقطة الثانية من معايير استعمال عبارة «الجرائم الإرهابية» التي حددها المقرر الأممي الخاص السابق المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، التي تبرز أن الجرائم الإرهابية تستهدف «إشاعة حالة من الرعب، وتخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به».

وبهدف تفادي كل تقييد غير ضروري لحرية التنقل المضمونة بموجب الدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد اقترح المجلس أن يُدرَج في مشروع القانون مقتضى يعرف التدريب من أجل الإرهاب بوصفه «إعطاء تدريبات لصنع أو استعمال المتفجرات، أو الأسلحة النارية أو أسلحة أخرى أو مواد سامة وخطيرة، أو تقنيات خاصة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية أو المساهمة في ارتكابها، مع العلم أن التكوين أو التدريب المقدم يتوخى استعماله في تحقيق هذا الهدف».

ودعا مجلس إدريس اليزمي إلى تعديل الفقرة الأولى من الفصل 1-218 من القانون الجنائي، من أجل جعل صيغته مطابقة لموضوع الجرائم الإرهابية كما حددته الخصائص المقدمة من طرف المقرر الأممي الخاص السابق وذلك من أجل جعل نطاق الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الإرهاب قابلا للتطبيق على هذا المجال حصرا، كما اقترح أن يتضمن مشروع القانون مقتضى يكرس اعتبار تجنيد واستخدام الأطفال من طرف المجموعات الإرهابية بمثابة ظرف تشديد.

كما دعا إلى عدم توسيع مدى جريمة الإشادة بالإرهاب عبر إضافة مرادفات جديدة من قبيل «الدعاية» و«الترويج» مقترحا في هذا الإطار استبدال عبارة «الإشادة» بعبارة أكثر دقة تتمثل في التحريض العمومي لارتكاب جريمة إرهابية. وفي هذا الصدد يرى المجلس أنه من المستحسن استلهام مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب والتي تعرف «التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية» بوصفه «نشرا لرسالة أو وضعها رهن إشارة العموم بأي شكل آخر، بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذا السلوك، الذي ينادي بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية».

وفي نفس الإطار، يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استبدال عبارات «الدعاية»، «الإشادة» و«الترويج» المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 2-218 بمقتضى يجرم استعمال الوسائل المنصوص عليها في هذه الفقرة من أجل التحريض العمومي على الالتحاق بالمجموعات الإرهابية.

كما يقترح المجلس الوطني استبدال عبارة « إقناع الغير» والإبقاء على العبارتين الأكثر وضوحا من الناحية المعيارية وهما الدفع والتحريض بالإضافة إلى التغرير إذا كان الأمر يتعلق بالقاصرين.

السمارة .. تنظيم حفل استقبال على شرف التلميذين الفائزين بجائزة "ناشئة الفكر الحقوقي

أقيم مؤخرا بالسمارة حفل استقبال على شرف التلميذين المتفوقين في مسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" في نسختها الثانية برسم سنة 2014 التي جرت بمدينة العيون وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وتندرج هذه المسابقة الحقوقية التي حازت خلالها هند أملال التلميذة بالثانوية التأهيلية الأمير مولاي رشيد، الرتبة الاولى، فيما حصل محمد عبدو التلميذ بالثانوية التأهيلية وادي الساقية الحمراء على الرتبة الثالثة، في اطار مساهمة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ولجانه الجهوية بالأقاليم الجنوبية الثلاثة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ وإشاعة قيم التربية على المواطنة الحقة في صفوف الناشئة، وتنفيذا للاتفاقية التي ابرمها المجلس مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

وفي كلمة له بالمناسبة نوه عامل اقليم السمارة محمد سالم الصبتي بهذا التتويج الذي حققه أبناء مدينة السمارة في اطار هذه المسابقة التي شملت الاقاليم الجنوبية الثلاثة مبرزا أن هذه التظاهرة تمثل فرصة لتثمين خطوات شجاعة وفريدة صنعها فريق منسجم ومتكامل، وعلى رأسه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

وأبرز السيد الصبتي ان مجال حقوق الانسان ليس بالأمر الهين، بل هو عمل شاق وطويل مذكرا بالمكتسبات التي حققها المغرب في هذا المجال، والتي تجسدت بجلاء على مختلف المستويات المؤسساتية والدستورية.

ومن جانبه أشاد نائب وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني السيد حماني ماء العينين بهذه الالتفاتة لفائدة التلميذين المتفوقين في هذه المسابقة والتي تعتبر في حد ذاتها، تكريما للأطر التربوية المواطنة بهذه المدينة.

وأضاف السيد ماء العينين أن هذه المسابقة في نسختها الثانية والتي تنافس خلالها 36 تلميذا وتلميذة من الإقليم الجنوبية الثلاثة، تحت اشراف اللجن الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان، تأتي في سياق تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وإبراز نخبة من الحقوقيين الشباب القادرين على حمل هذا المشعل انطلاقا من مرجعية محكمة مبنية أساسا على المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومن جهته اعتبر رئيس المجلس الاقليمي السيد محمد سالم لبيهي أن هذا التتويج يعد ثمرة سنوات من العمل الدؤوب، ساهمت في إنجاحه اللقاءات التواصلية المكثفة، والتعاون المشترك بين المجلس الإقليمي، تحت رئاسة عامل الإقليم، وقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني، مضيفا أن هذا التتويج يعتبر مفخرة لساكنة السمارة ومنتخبيها والقائمين على تسيير شأنها المحلي.

وأبرزت باقي المداخلات خلال هذا اللقاء ان تفوق تلاميذ اقليم السمارة في مجال حقوق الانسان وفوزهم بالمراتب الاولى يمثل خطوة بالغة الأهمية في إرساء ثقافة حقوقية حداثية، وتربية خلاقة على المواطنة، تدحض كل المغالطات، وتؤسس لممارسة حقوقية تشاركية مسؤولة.

يشار إلى أن فعاليات النسخة الثانية لمسابقة "جائزة ناشئة الفكر الحقوقي" برسم سنة 2014، التي تنظمها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الثلاث بالأقاليم الجنوبية بشراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهات جرت عبر ثلاث مراحل، همت الانتقاء الأولي على مستوى الثانويات بالجهات الجنوبية الثلاثة، ثم اجراء إقصائيات على مستوى كل إقليم تم خلالها توحيد السؤال وزمن المباراة، وأخيرا تنظيم مباراة جهوية بين التلاميذ المتأهلين عن كل إقليم وعلى مستوى كل جهة من الجهات الجنوبية، ليتم بعد ذلك تنظيم المباراة الجهوية النهائية بين التلاميذ المتأهلين عن كل جهة والبالغ عددهم 36 تلميذا.

وقد عرفت هذه التظاهرة التي احتضنت إقصائيتها النهائية جماعة فم الواد بإقليم العيون تنظيم ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة التلميذات والتلاميذ المشاركين في جائزة الناشئة للفكر الحقوقي، وكذا تنظيم حفل فني ومعرض للفنون التشكيلية ولوحات وعروض فنية حسانية من تنشيط تلاميذ المؤسسات التعليمية بالأقاليم الجنوبية.

http://www.akhbarona.com/divers/102168.html

Violence contre les femmes : le projet de loi de Bassima Hakkaoui piétine

Source : CNDH

Examiné en conseil de gouvernement le 7 novembre 2013, le projet de loi relatif à la violence contre les femmes a, depuis, disparu de la circulation.

C'est une commission présidée par le chef du gouvernement qui le reprend en ce mois de décembre 2014 pour l'amender.

Les ONG des droits de la femme rappellent au ministère leurs revendications. Elles veulent une loi qui soit conforme aux standards internationaux en la matière.

Le fameux projet de loi (103-13) relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes, examiné il y a plus d'une année en conseil de gouvernement (le 7 novembre 2013), et disparu depuis de la circulation, refait soudainement surface. Jeudi 11 décembre dernier, il a été soumis à l'examen d'une commission ministérielle sous la présidence du chef du gouvernement, commission créée spécialement pour revoir le projet et y introduire quelques modifications. C'est l'un des projets de loi qui a connu plus de débats et de controverses dans la vie de ce gouvernement. Il faut dire que l'enjeu est de taille et le sujet est très sensible : comment réussir à confectionner une loi qui prévient, qui protège, qui pénalise et qui répare, selon les standards internationaux, toute violence physique et psychologique infligée à une femme, dans un pays qui reste foncièrement conservateur et patriarcal à l'égard de la gent féminine, qui plus est gouverné par une équipe dominée par des islamistes ? L'équation semble en effet difficile à résoudre. Déjà, certaines sources parlent, vu les résistances de courants conservateurs au sein du PJD, d'un sectionnement de ce projet de loi en deux parties qui seront différemment traitées, pour satisfaire tout le monde: garder ce qui est consensuel dans le texte et en écarter les points qui dérangent. Que dit ce projet de loi ? Qu'en pensent les ONG de défense des droits de la femme ? Quelles sont les points les plus litigieux qui ont poussé le gouvernement à le mettre au placard depuis plus d'une année, et à le ressortir pour y introduire des modifications ? Ces chiffres d'abord sur la violence à l'égard des femmes, devenue depuis quelques années un souci mondial. «L'un des enjeux les plus préoccupants de notre époque», avait souligné le Secrétaire général de l'ONU dans un rapport sur le sujet qui date de 2006. Et ce rapport de révéler qu'une femme sur deux est victime de violences infligées par son compagnon, et une sur cinq d'agression ou de menace d'agression sexuelle. Au Maroc, l'enquête de prévalence des violences à l'encontre des femmes âgées de 18 à 64 ans, menée en 2009 par le Haut commissariat au plan (HCP), nous donne une idée de l'ampleur du phénomène. Près de 6 millions de Marocaines ont subi à un moment ou à un autre de leur vie un acte de violence, notamment psychologique (4,6 millions de femmes), physique (3,4 millions de femmes), sexuelle (2,1 millions de femmes), attentatoire à leur liberté (3 millions de femmes) et, enfin, économique (178000 femmes). Du temps de l'ancien gouvernement, un projet de loi sur la violence à l'égard des femmes était déjà en circuitDès lors, le besoin d'une loi protégeant la femme de la violence devient une nécessité et une obligation dictées par les conventions internationales signées et ratifiées par le Maroc.

http://www.devanture.net/news.php?id=222897

L'ONU, dans sa résolution 63/155 de 2008 (venue dans le cadre d'une campagne internationale pour éliminer la violence à l'égard des femmes), demande aux Etats de «mettre fin à l'impunité des auteurs d'actes de violence à l'égard des femmes». Et de mettre en place une «stratégie nationale et un plan d'action», d'abolir toutes les dispositions discriminatoires dans leur législation interne et de pénaliser tous types et actes de violence à l'égard des femmes.Déjà en 2011, du temps de Nouzha Skalli, ministre du développement social, de la famille et de la solidarité, un projet de loi sur la violence à l'égard des femmes était dans le circuit d'adoption mais il n'a pas pu voir le jour. L'héritière de ce département, Bassima Hakkaoui, en partenariat avec le ministère de la justice et des libertés, le reprend alors à son compte, mais pour donner corps à un tout nouveau projet de loi. Lequel n'a pas échappé aux foudres du mouvement féministe marocain. Les 25 ONG rassemblées au sein du Collectif «Printemps de la dignité» présentent alors un mémorandum au chef du gouvernement où elles étalent leurs observations à l'égard de ce projet, ses points de force et de faiblesse. Le 5 novembre dernier, le collectif tient une conférence de presse pour rappeler ses revendications. Composé de quatre chapitres et de 18 articles, ce projet de loi cite dans un premier lieu, en guise de préambule, le référentiel et la définition des violences à l'égard des femmes tels que consacrés par le droit international en la matière. Il s'agit notamment de quatre types de violence: physique, sexuelle, psychologique et économique. Mais il s'agit là moins d'un préambule que d'une «lettre d'accompagnement», reproche le mouvement féministe. Le fond du projet décliné en dispositions «est loin de traduire la philosophie du référentiel international».En somme, le projet de Bassima Hakkaoui propose la création d'instruments de prise en charge des femmes victimes d'actes de violence, et de mécanismes de coordination (cellules et comités) entre tous les intervenants en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes (Sûreté nationale, Gendarmerie royale, ministères de la justice, de la jeunesse, de la femme...). Ces cellules et comités auront pour mission d'informer les victimes, immédiatement après tout acte de violence, des lois les protégeant. Il crée aussi une «commission nationale et des commissions régionales chargées des questions de la femme et de l'enfant». Le projet prévoit en outre la criminalisation d'un certain nombre d'actes de violence, dont le harcèlement sexuel dans les lieux publics (la peine peut aller jusqu'à deux ans de prison, et la peine est double si l'agresseur est un collègue dans le travail). Sont criminalisés aussi le mariage forcé, la violation de l'intégrité physique de la femme (via des enregistrements audiovisuels), et les dépenses abusives et de mauvaise foi des fonds de la famille. Le projet criminalise également certains actes qui ne l'étaient pas dans le code pénal, comme le vol entre époux. Quant à l'abus de confiance et à l'escroquerie entre époux, l'affaire n'est portée devant la justice que lorsque la partie ayant subi le préjudice porte plainte. Le projet donne droit aussi aux ONG d'utilité publique ayant été constituées depuis 4 ans de se constituer partie civile dans les affaires de violence à l'égard des femmes. L'un des points les plus controversés et qui a fait l'objet d'une vive polémique entre le ministère de Mme Hakkaoui et les associations de défense des droits de la femme est relatif au viol conjugal, que le projet de loi ne le criminalise pas. Le collectif «Printemps de la dignité», sur ce point, voit les choses autrement. Pour lui, le viol conjugal est une contrainte physique et psychologique exercée par le mari contre sa femme pour l'obliger à avoir une relation sexuelle, il est donc une violence infligée aux femmes comme toutes les autres violences et devrait être criminalisé par la loi. Il serait «pire que le viol tout court commis en dehors du lien du mariage», précise Fouzia Assouli, présidente de la Fédération de la ligue démocratique des droits de la femme. Car, pour elle, le premier, contrairement au second, «est fondé en principe sur la confiance, l'amour et le respect. Quand il y a violence dans une relation sexuelle entre époux, toutes ces valeurs qui fondent la

famille et l'éducation des enfants s'écroulent».Pour le collectif féministe, la question du viol n'est pas la seule à alimenter ses critiques. Le projet de loi, dans son ensemble, ne répond tout simplement pas aux normes et standards internationaux en vigueur. Comme il n'adopte pas la définition et les recommandations internationales en matière de lutte contre les violences fondées sur le genre. «Il ne répond pas aux dispositions constitutionnelles, ni aux engagements du Maroc en matière de droits des femmes et de lutte contre la violence fondée sur le genre, dans ses dimensions de prévention, de protection, de répression et de prise en charge», estime Samira Bikarden, présidente de l'Association démocratique des femmes du Maroc, bureau de Rabat. Il y a même confusion des genres quand le projet intègre dans le même texte la femme et l'enfant, or c'est un amalgame «qui sème la confusion»: la violence à l'égard de la femme est une chose, celle exercée à l'égard d'un enfant en est une autre. Ce collectif défend l'idée que la question de la violence à l'égard de la femme doit être comprise et traitée comme une discrimination en raison du sexe.En conclusion de son mémorandum, le collectif reconnaît qu'il y a bien dans le projet de Mme Hakkaoui quelques indicateurs positifs, notamment la définition de la violence «qui aboutit in fine à en criminaliser certaines formes». Il n'en demeure pas moins, pour lui, qu'«il n'est fait aucun cas dans le texte d'un traitement en profondeur et global du phénomène de la violence à l'encontre des femmes ; qu'il est dépourvu d'un référentiel cohérent et clair, ce qui porte atteinte à sa cohésion, faisant ressurgir des paradoxes évidents dus à l'absence de l'adoption d'une approche genre, fondée sur les droits humains fondamentaux des femmes et la lutte contre toute forme de discrimination». Le projet de loi a pris du retard, une dizaine d'années et non pas seulement une année, selon Mme HakkaouiLe collectif des 25 ONG de défense des droits de la femme accuse la ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social de ne pas l'associer à l'élaboration de son projet. Accusation rejetée par la ministre qui se défend: «Le projet a pris en compte tous les avis et les mémorandums des différents acteurs institutionnels et associatifs, des centres d'écoute et d'accueil des femmes victimes de violence, et particulièrement les propositions faites par quatre réseaux d'associations féminines parmi eux le Réseau du printemps de la dignité». Elle reconnaît que ce projet a pris beaucoup de retard, non pas une année, mais «une dizaine d'années à travers les différents gouvernements qui se sont succédé. Quand j'ai pris la relève, il était le premier dossier sur lequel j'ai accentué mes efforts» pour qu'il soit examiné pour la première fois en conseil de gouvernement.Quels sont les points sur lesquels la commission présidée par le chef du gouvernement compte introduire des modifications? Mme Hakkaoui n'a pas voulu répondre à cette question. Il faut dire que la question de la femme a été au devant de la scène et a occupé le terrain depuis une quinzaine d'années, et le code de la famille adopté en 2004 (sans parler des lois ultérieures, dont la dernière en date est celle abrogeant l'article 475 permettant au violeur d'épouser sa victime) a été un coup dur pour les conservateurs. Une loi de plus (outre le dispositif pénal déjà existant), pour mieux protéger les femmes contre la violence, ne peut être expédiée comme une lettre à la poste. Mais pour le collectif des ONG des droits de la femme, il n'est pas question de faire marche arrière par rapport aux acquis enregistrés par le Maroc en la matière: les conventions internationales signées et ratifiées par le Maroc, la Constitution de 2011 qui a même créé une autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination. Sans oublier l'avis émis sur la question par le Conseil national des droits de l'homme, qui consacre tout un chapitre sur le travail de prévention devant être fait en amont pour combattre les préjugés à l'égard de la femme (voir encadré).Dans le monde, selon un rapport de l'ONU, une femme sur deux est victime de violences infligées par son compagnon et une sur cinq d'agression ou de menace

d'agression sexuelle. Au Maroc, l'enquête nationale sur la prévalence de la violence à l'égard des femmes (ENPVF) du Haut commissariat au plan (HCP), révèle que 62,8% des femmes (6 millions) ont subi un acte de violence sous une forme ou une autre, durant les douze mois précédant l'enquête (3,8 millions en milieu urbain et 2,2 millions en milieu rural). Cette forte prévalence, aussi bien dans l'espace privé que public, est souvent passée sous silence en raison de l'acceptation sociale, de la faible protection des victimes, des limites des dispositifs juridiques et politiques et de la carence des mécanismes de protection et de prévention des violences, participant ainsi à alimenter et renforcer l'impunité dont jouissent les auteurs des violences. Toujours selon le HCP, la déposition de plaintes, chez une autorité compétente, contre les violences subies par les femmes ne concerne que 17,4% des violences survenues dans les lieux publics et 3,2% des actes de violences commises dans le contexte familial. Pour sa part, le Conseil économique et social, dans son avis émis en 2012, «déplore que, dans les faits, et à l'exemple des cas de violence conjugale, la protection judiciaire ne soit pas effective sur le terrain ou qu'elle soit inexistante notamment en milieu rural».œuvrer pour faire de la culture de l'égalité et des droits de l'homme la trame structurante du système éducatif.inclure dans les curricula et manuels scolaires, destinés aux structures éducatives formelles et informelles à tous les niveaux d'enseignement, du matériel d'enseignement adapté au stade de développement des apprenants sur les principes constitutionnels relatifs à la non-discrimination, à l'égalité et la parité entre les hommes et les femmes dans tous les domaines, à l'égal droit des femmes et des filles à la dignité et à la résolution non violente des conflits dans les relations interpersonnelles.mettre en place des programmes de sensibilisation, de formation et de formation continue au bénéfice du personnel éducatif ; corps d'inspection (largement impliqué dans la définition des programmes et l'élaboration et manuels scolaires), d'orientation scolaire et les chefs d'établissements, sur les principes et valeurs susmentionnés et renforcer leurs capacités en matière de détection précoce des violences domestiques et familiales ;institutionnaliser l'approche genre dans le système éducatif à tous les niveaux et dans le respect de la signification profonde de cette approche cadrée par le référent des droits humains des femmes. La transversalité de l'approche devrait lui donner une force de levier pour faire de la culture de l'égalité, et des droits de l'homme en général, la trame structurante du système éducatif.

Le Duel El Yazami vs Ramid
Demande d'éclaircissements

CONTEXTE

Certaines dispositions de la nouvelle loi antiterroriste semblent déplaire au président du Conseil national des Droits de l'Homme. Face à cela, le ministre reste confiant, adoptant un ton des plus sereins.

Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) présidé par Driss El Yazami a émis plusieurs réserves sur les nouvelles dispositions du Code pénal et de la procédure pénale relatives à la lutte antiterroriste. El Yazami a expliqué que ces réserves sont toutes d'ordre terminologique. En effet, le Conseil «*infractions terroristes*», la définition de «*l'entraînement pour le terrorisme*», ainsi que de la notion de «*l'apologie du terrorisme*». De son côté, le ministre de la Justice et des libertés Mustapha Ramid a assuré que «*la loi antiterroriste ne portera pas atteinte aux acquis accumulés par le Royaume en termes de droits et de*

La seconde édition des rencontres Responsabilité et Performance sera africaine

Radia Cheikh Lahlou, directrice générale de l'agence Déclic et organisatrice des rencontres Responsabilité et Performance revient dans cet entretien sur le bilan de cette première édition. Cet événement sera consolidé, lors de la prochaine édition, puisqu'il compte s'internationaliser en intégrant une dimension africaine. Dans la foulée, les PME seront également conviées. Interview exclusive.

Radia Cheikh Lahlou

Responsabilité et Performance. D'entrée, le nom de votre rencontre donne le ton de votre ambition. Pourriez-vous circonscrire la portée de cette ambition, justement?

Considérer les enjeux du développement durable devient pour bon nombre d'entreprises un préalable important. A mesure que cette prise de conscience s'opère, les entreprises se voient confrontées à des paradigmes nouveaux dont l'opérationnalisation est sinon complexe du moins nouvelle.

A la genèse du projet des Rencontres, il y a eu une volonté de notre part d'accompagner ce changement en proposant aux entreprises une boite à outils **RSE** pour mieux aborder ces questions et leur traduction dans le management.

A travers la tenue des Rencontres, nous avons voulu corriger l'idée (faussement colportée) que la RSE serait une contrainte alors qu'elle constitue un vivier d'opportunités pour l'entreprise et ses parties prenantes. La performance qu'elle soit économique, sociale ou environnementale est toujours au rendez vous lors d'une démarche RSE bien structurée. C'est le message principal de cette première édition.

Ce message nous avons voulu le transmettre par le partage de bonnes pratiques d'entreprises qui se distinguent par leur engagement: la 1ère édition des Rencontres a réuni plus de 20 entreprises témoins qui ont accepté de raconter leurs expériences.

En plus de proposer des outils, nous avons voulu instaurer un lieu d'échange et de débats, autour de pratiques nouvelles et de visions durables.

Enfin, nous avons l'intime conviction que les solutions aux enjeux de demain se pensent aujourd'hui. Les Rencontres Responsabilité et Performance ont pour ambition de devenir un laboratoire de réflexion vers des pratiques innovantes et pérennes.

http://lesleaders.ma/la-prochaine-edition-des-rencontres-responsabilite-et-performance-sera-africaine/

Quel bilan dressez-vous de cette première édition? Et quid des prochaines éditions ?

Cette première édition a dépassé toutes nos attentes. Nous avons reçu tout au long de la journée d'ateliers plus de 450 personnes.
Premier constat important: plusieurs départements d'une même entreprise étaient présents et c'est pour nous un point fort car la RSE est une démarche transverse qui concerne l'ensemble du management et qui doit, justement, traverser l'ensemble de l'organisation.

Les entreprises marocaines ont répondu présentes aux Rencontres mais également la société civile, les associations, les ONG, les pouvoirs publics, sans qui le débat serait impossible.
L'intérêt suscité par l'ensemble des ateliers tels que « le changement vers le développement durable » (entreprises témoins OCP et Stroc Industrie) ou « le dialogue avec les parties prenantes » (Lafarge et Cosumar) montrent que les entreprises marocaines sont engagées dans cette dynamique responsable et cherchent à débattre autour de ces questions. Cette première édition est pour nous, organisateurs, très encourageante pour l'avenir car elle pose les bases d'un débat important, celui de la croissance durable.

L'année prochaine présage une édition encore plus riche. Sans vouloir divulguer d'informations confidentielles, je peux déjà vous dire que l'édition 2015 des Rencontres abordera des thématiques essentielles: l'événement va s'internationaliser pour intégrer le reste du continent au débat.
Nous avons également à coeur de nous pencher sur la chaine de valeurs des entreprises, d'entrainer les PME marocaines dans cette dynamique et les accompagner vers l'intégration des questions sociales et environnementales.

La 2ème édition des Rencontres fera également la part belle aux ONG et aux associations qui portent les démarches RSE sur le terrain.
Quelle évaluation font les entreprises participantes à ce débat de ce couple Responsabilité/Performance et quelles recettes retenez-vous justement pour diffuser cet enseignement?

Le lien Responsabilité – Performance était induit dans tous les débats menés lors des Rencontres. Je parlais plus tôt du vivier d'opportunités que présentent ces démarches: toutes les pratiques mises en avant ont montré comment la RSE servait la performance globale.
A titre d'exemple, la performance sociale a été mise en avant par M. Ponty (DG de Danone) mais aussi lors des discussions avec le **conseil national des droits de l'Homme**.

L'atelier sur le pilotage et l'importance de l'évaluation des démarches est revenu sur la performance économique au même titre que la finance responsable ou que les politiques d'achats responsables.
L'idée de mener des débats à travers des partages d'expériences entrepreneuriales est, à notre sens, un excellent outil pédagogique pour démontrer la performance des firmes ayant adopté ce modèle de développement. La prochaine édition ne dérogera pas à cette règle.